

فوز النهضة المنقوص يضعها تحت ضغط المفاوضات المشروطة

التيار الديمقراطي يشترط منه ثلاث وزارات سيادية لتشكيل ائتلاف حاكم في تونس

أنهت تونس مسار الانتخابات البرلمانية في ثاني انتخابات تشريعية جرت بعد الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي، لكنها فتحت باب التفاوض والتطاحن بين الأحزاب السياسية في ما يخص تشكيل حكومة جديدة بسبب عدم حصول أي حزب على الأغلبية البرلمانية، وهو ما جعل حركة النهضة الإسلامية، الحزب الأول في الانتخابات تطلق دعوات للتخالف معها قبلت من بعض الأحزاب وفق شروط.

لمشاركته في الحكم معلنة عدم وجود أي نية لديها للتخالف مع حزب قلب تونس الذي حل في المرتبة الثانية في نتائج الانتخابات البرلمانية.

ويطلب تشكيل الأغلبية البرلمانية في تونس تحصيل كتلة نيابية بـ109 نواب لتقدر على تشكيل حكومة تمنح ثقة البرلمان بنسبة 50 زائد 1.

وفي حين أعلنت حركة الشعب وحزب قلب تونس وحزب الدستوري الحر رفضها مشاركة النهضة في الحكم، اشترط حزب التيار الديمقراطي منح ثلاث حقائب وزارية لقبول التحالف معها في الحكومة.

وتعهد حزب التيار الديمقراطي بالمشاركة في الحكم مع حركة النهضة الإسلامية في ائتلاف حكومي في حال منحه حقائب الداخلية والعدل والإصلاح الإداري ومكافحة الفساد.

وقال الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي والمتمحدث باسمه، غازي الشواشي، لـ"العرب" إن الحزب مستعد للمشاركة في حكومة تتشارك فيها حركة النهضة في حال سحب وزارات الداخلية والعدل والإصلاح الإداري منها مقابل منحها لحزبه.

ويرى حزب التيار الديمقراطي أن "النهضة لا ترغب في محاربة الفساد وفي إصلاح أوضاع البلاد وإخراجها من أزمتها وهو ما تبين طيلة الثماني سنوات التي تزعمت فيها الحكم، لاسيما وأنها ترأست وزارات الداخلية والعدل ورئاسة الحكومة".

وأكد غازي الشواشي أن حزب التيار الديمقراطي طالب بتعيين رئيس حكومة مستقل ولا ينتمي إلى أي حزب سياسي يعمل طبقا لخارطة طريق تضمنها الأحزاب السياسية الداعمة للحكومة كشرط أساسي للدخول في تحالف حكومي مع النهضة.

وسيكون حزب التيار الديمقراطي في صف الأحزاب السياسية المعارضة للنهضة كأكبر حزب ممثل في الحكومة



باسم حمدي
صحافي تونسي

تونس - أقيمت التقديرات الأولية لنتائج الانتخابات البرلمانية في تونس التي أعلنتها مؤسسات سببر الأراء، أن الحكومة التونسية القادمة لن تكون ائتلافية بسبب تشتت أصوات الناخبين وعدم تحصيل أي حزب سياسي أغلبية برلمانية تؤهله لتشكيل حكومة مفردة، وأجبرت النهضة في ظل هذا التشتت في الأصوات على استجداء الأحزاب التي تباينت مواقفها بين رافض لها وطراح لشروط عديدة لقبول التحالف معها.

وبيّنت تقديرات أولية لمؤسسات استطلاع الرأي التي نشرت نتائج اتجاهات التصويت بعد الخروج من مكاتب الاقتراع؛ أن حركة النهضة الإسلامية حلت في المرتبة الأولى في حين حل حزب "قلب تونس" في المرتبة الثانية فيما حل حزب التيار الديمقراطي في المرتبة الثالثة ويليه ائتلاف الكرامة ذي التوجه الإسلامي علما وأن عمليات فرز أصوات الناخبين في مراكز الاقتراع لا تزال متواصلة.



غازي الشواشي
نائب بتعيين رئيس حكومة مستقل يعمل بخارطة طريق جديدة

وستعلن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الأربعاء عن النتائج الرسمية الأولية للانتخابات التشريعية وعن فتح باب الطعون فيها، علما وأن نسبة المشاركة في استحقاق الانتخابات التشريعية قد بلغت حد 41 بالمائة.

وأمام فشلها في الحصول على نسبة تصويت عامة تمنحها أغلبية برلمانية، أطلقت النهضة نداءات إلى الأحزاب



الغوشي يستجدي الأحزاب للتحالف مع النهضة

وفي هذا الشأن، قال الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي غازي الشواشي "إن تونس دولة مدنية تحكمها مبادئ وأحكام دستورية مدنية ولا مجال لحكم الإسلام السياسي فيها".

ويعارض حزب التيار أي توجه ديني أو تأسيس حكومة ذات توجه ديني، حسب الشواشي الذي اعتبر أن النهضة وقعت في ورطة سياسية بتقرب أنصار الإسلام السياسي لها من جديد والحال أنها تبحث عن بديل.

ولاحظ محدثنا أن تيار الإسلام السياسي لم يحقق أغلبية برلمانية في السلطة التشريعية ولن يقدر على فرض سياساته وخياراته اليمينية باعتبار أن الأحزاب المدنية الديمقراطية هي التي تمتلك أغلبية برلمانية رغم تشتتها.

ستدعم الحكومة وتطبق برامج الأحزاب التي صوت لها الناخبون لمدة سنتين لإخراج البلاد من المستنقع السياسي الذي وقعت فيه، مضيفا "إذا لم تنجح حكومة الإنقاذ الوطني يتم حل البرلمان بعد سنتين ونصف السنة أفضل من حله بعد الانتخابات مباشرة".

وبعد صعود حركة النهضة الإسلامية وائتلاف الكرامة الذي رشح إسلاميين للبرلمان، تفاقت المخاوف من المس من مدينة الدولة وتطبيق برامج تتعارض ونص الدستور التونسي.

ويرى مراقبون أن النهضة ستحاول رفقة ائتلاف الكرامة تشكيل تحالف سياسي خارج البرلمان ليؤسس مشاريع أيديولوجية تتعارض وأسس الديمقراطية التقدمية.

وأمام التشتت السياسي والتباعد في المواقف بين الأحزاب المتصدرة لنتائج الاستحقاق الانتخابي التشريعي، برزت مخاوف كثيرة من الفشل في تشكيل حكومة ائتلافية في مدة شهرين وحل البرلمان واللجوء إلى إجراء انتخابات برلمانية ثانية.

واقترح غازي الشواشي تشكيل حكومة إنقاذ وطني إذا لم تقدر النهضة على تشكيل حكومة وأزمة حاملة لمشروع للخروج من الأزمة ومن ورطة التشتت السياسي ولتجنب فرضية حل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها.

وقال إنه يدعو إلى تكوين حكومة إنقاذ وطني متكونة من شخصيات مستقلة غير منحزبة ويكون برنامجها في شكل خارطة طريق تحدها الأحزاب التي

في حال عدم القبول بمطالبه وعدم ابتعادها عن حقائب الداخلية والعدل والإصلاح الإداري.

وأرجع الشواشي سبب مطالبة حزب التيار الديمقراطي بمنحه الحقائب الوزارية الثلاث إلى عدم ثقته في النهضة ولا في غيرها من الأحزاب السياسية في ترؤس هذه الوزارات، وإلى اعتبار أن محاربة الفساد وإصلاح كل القطاعات الاقتصادية في تونس هما من أولويات المرحلة القادمة ويستوجبان كفاءات على رأس الوزارات المعنية بها.

ووفق الشواشي، تعتبر حركة النهضة في ورطة سياسية كبرى نظرا لرفض الأحزاب مشاركتها في الحكم رغم حلولها في المرتبة الأولى في نتائج انتخابات البرلمان.

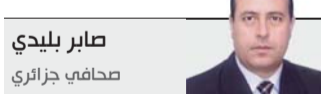
الشرطة الجزائرية تمنع لأول مرة مسيرة طلابية

وناشطون وأكاديميون من مختلف الفئات الاجتماعية.

ويرى متابعون للشأن الجزائري أن التصعيد الأمني الملحوظ ضد مسيرة الطلبة الثلاثاء يؤشر إلى سعي السلطة لخنق أصوات المعارضين للانتخابات الرئاسية، تنفيذًا لتعليمات المبح إليها الرجل القوي في المؤسسة العسكرية الجنرال أحمد قايد صالح، لما أكد عند زيارته الأخيرة للناحية العسكرية بوهران، على أن "من يعرقل الانتخابات لا يولد إلا نفسه".

إلى ذلك، نقلت مصادر محلية في محافظات سطيف والبرج وبجاية والبويرة، أن محتجين قاموا في بعض البلديات بتشجيع مكاتب الانتخابات بالآلواح والمسامير، كتعبير منهم عن رفضهم للانتخابات ومنع إجرائها، وهو ما علق عليه رئيس الهيئة المستقلة محمد شرفي بأنها "أعمال معزولة يعاقب عليها القانون، ولا تعبر عن رأي الشعب الجزائري، الذي يؤيد الاستحقاق الرئاسي بقوة". وتخيّم أجواء مشحونة على الشارع الجزائري جراء التصعيد الأمني تجاه المتظاهرين خلال الأسابيع الأخيرة، مقابل تمسك نسبة هامة من الجزائريين برفضهم لإجراء الاستحقاق الانتخابي الرئاسي.

وأفاد أحد أقارب أسرة الناشط المناضل المخضرم لخضر بورقعة، المسجون بالعاصمة، أن الرجل البالغ من العمر 86 عاما قرر تأجيل الدخول في إضراب عن الطعام تحت إلهام أفراد العائلة، استجابة للقرار الذي اتخذته ناشطون متواجدون في السجن دخلوا في معركة الإمعاء الخاوية.



صابر بلدي
صحافي جزائري

الجزائر - منعت الشرطة الجزائرية الثلاثاء مسيرة طلابية طالبوا فيها بتأجيل موعد الانتخابات الرئاسية ورفض إجرائها في الفترة الحالية وجددوا دعواتهم للتغيير الشامل وإسقاط النظام الحاكم برمته مع المحافظة على مؤسسات الدولة.

وتعرضت المسيرة الطلابية لأول مرة للمنع منذ بدء الجامعيين في تنظيم مسيرات احتجاجية منذ حوالي 8 أشهر واصطدمت بتصعيد أمني في الإجراءات المتبعة ضدهم، حيث منعتهم وحدات الأمن من تنظيم تحرك احتجاجي في المنطقة الرابطة بين ساحة الشهداء وساحة البريد المركزي.

وقال شهود عيان لـ"العرب" إن العشرات من الطلبة والمواطنين والناشطين تعرضوا للاعتقال من طرف عناصر الأمن، ومورست على المتظاهرين أعمال عنف وتضييق وسجلت حالات اختناق وإغماء جراء التدافع. وعبر المتظاهرون عن رفضهم المطلق لإجراء الانتخابات الرئاسية في ظل الظروف السياسية السائدة، وأكدوا على المطالب الأساسية للحراك الشعبي المتمثلة في التغيير الشامل والرحيل الكلي للنظام القائم.

وكان طلبة الجامعات قد قرروا منذ بداية الحراك الشعبي في فبراير الماضي تنظيم مسيرات أسبوعية كل ثلاثة أيام، وهي المسيرات الاحتجاجية التي انضم إليها خلال الأسابيع الأخيرة مواطنون

المغرب يستعد لتنصيب حكومة جديدة بعد إجراء تعديل وزاري

أخرى وستبقى في يد حزب العدالة والتنمية.

وسيكثفي حزب الاتحاد الاشتراكي بحقيبة واحدة بعد إنهاء مهام رقية الدرهيم كاتبة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية، وعبدالكريم بنعتيق الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج.

في الأثناء، قرر حزب التقدم والاشتراكية الانسحاب من الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية، منتقدا منهجية رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، في تدبير التعديل الحكومي.

واحتفظ حزب الحركة الشعبية بوزارة الثقافة والشباب، وعبر مكتبته السياسي، عن انخراطه في هذه الديناميكية الهادفة إلى إغناء الحقل المؤسساتي الوطني بمزيد من الكفاءات والخبرات لضمان النجاح في تدبير الشأن العام للبلاد.

وفي هذا الإطار، قال الاستاذ الجامعي والمحلل السياسي، عبد الرحيم منار أسليمي، لـ"العرب" أن المغرب يعيش على وقع أصعب دخول برلماني وحكومي في تاريخه، وذلك لوجود العديد من الصعوبات التي تستوجب النظر فيها سريعا من طرف العثماني وحكومته.

واعتر عبد الرحيم منار أسليمي أن الحكومة الجديدة تعترضها رهانات سياسية متنوعة وعلى رأسها تحسين الوضع الاجتماعي وكذلك الاحتجاجات القطاعية ضد بعض القرارات السلبية.

والناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي ووزير الشغل محمد يتيم.

وطبقا لذات المصادر، تم الاتفاق بين حزبي الأحرار والعدالة والتنمية بأن تؤول حقيبة وزارة الصحة لوزير من حزب رئيس الحكومة بعدما سحبت من التقدم والاشتراكية، إلى جانب إدماج بعض القطاعات الوزارية في بعضها، وذلك بجمع حقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان في وزارة واحدة، وجمع الثقافة والاتصال والشباب والرياضة في وزارة واحدة، وسيتم دمج وزارة التشغيل والإدماج المهني مع قطاعات

وتمت دعوة الوزراء، الذين سيكملون ولايتهم في الحكومة الجديدة، إلى مجلس وزاري يترأسه الملك، الأربعاء، بينما لم توجه الدعوة إلى الوزراء الذين تم إغائهم من الحكومة علما وأن عدد وزراء حكومة العثماني، سيسبق في حدود 24 منصبا.

وأكدت مصادر لـ"العرب" أنه قد تقرر في تركيبة الحكومة الجديدة حذف خطط كتاب الدولة وتم الاستغناء عن ستة وزراء من حزب العدالة والتنمية وهم؛ خالد الصمدي ونزهة الوافي وجميلة المصلي ومحمد نجيب بوليف، ووزيرة الأسرة والتضامن بسيمة الحقاوي



العثماني يشكل حكومة جديدة بتقليص عدد حقائبها

محمد مامون العلووي

الرباط - سيقوم العاهل المغربي الملك محمد السادس، الأربعاء، بتنصيب الحكومة المغربية الجديدة التي تشكلت بعد إجراء تعديل على تشكيلتها بطلب منه.

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، إن رئيس الحكومة سعد الدين العثماني أخبر أعضاء الحكومة بأن الاجتماع الاستثنائي الذي انعقد، الثلاثاء، تمهيدا لانعقاد أي مجلس وزاري مرتقب بعد تنصيب الحكومة.

وأوضح الخلفي في مؤتمر صحفي أن المجلس الحكومي انعقد، الثلاثاء، لعرض التوجهات الكبرى لمشروع قانون المالية، حتى يتمكن المجلس الوزاري المنتظر، برئاسة الملك محمد السادس، من التداول في التوجهات العامة لمشروع قانون المالية، وفق ما ينص عليه الفصل 49 من الدستور.

ويُنتظر أن يستقبل الملك الوزراء الجدد ويعين الحكومة الجديدة قبل انعقاد المجلس الوزاري. وأجري التعديل الحكومي تطبيقا للتعليمات الملكية الواردة في خطاب العرش في يوليو الماضي، بشأن إجراء تحويل في تشكيلة الحكومة.

وأكدت مصادر لـ"العرب"، أن جميع الأحزاب المشكلة للحكومة السابقة حاضرة باستثناء حزب التقدم والاشتراكية، الذي اختار الانسحاب من الحكومة.